## الزيادة في رواتب الموظفين

# مابين مأزق الموازنة وصندوق التقاعد

**محمد شريف أبو ميسم**

بالتزامن مع الارتفاعات الكبيرة في أسعار السلع والخدمات ، وبعد اتساع رقعة الأمل في صرف الزيادة المرتقبة في رواتب الموظفين على اثر اقرار الموازنة في مجلس النواب —فوجئ موظفو الدولة بقرار استقطاع ٧٪ من رواتبهم لحساب صندوق تقاعد موظفي الدولة لشهري شباط وكانون الثاني دفعة واحدة ودون صرف الزيادات المرتقبة ، ثم أعقبها خبر ( استقطاع النسبة من الرواتب التي تم صرفها منذ بداية عام ٢٠٠٦ ) على أن تسدد الفروقات المتراكمة في موعد أقصاه ٣٠/ ٢٠٠٩/٦ .. ثم مُنح موظفو الدولة ( مكرمة ) من خلال تأجيل استقطاع الفروقات المتراكمة للعام ٢٠٠٧ الى أن يتم تسديد فروقات العام ٢٠٠٦ .. وهذا يعني ان موظفي الدولة الذين كانوا يترقبون ( هلال العيد ) عبر اقرار الموازنة حتى تصرف زيادات الرواتب سيستقطع من رواتبهم نسبة ٧٪ زائدا نسبة أخرى من المبالغ المتراكمة التي ظهرت بشكل مفاجيء كديون بذمتهم ومن حيث لا يعلمون .. هؤلاء الموظفون لن يحصلوا على أكثر من بضعة دنانير من الزيادة التي وعدوا بها ، أو ربما لن يحصلوا على شيء من تلك الزيادة وخصوصا غير المتزوجين منهم ، على اعتبار ان ثقل الزيادة في الرواتب جاءت في مخصصات الزوجية ( ٥٠ ألف دينار ) ومخصصات النقل ( ٢٠ ألف دينار ) للعاملين في مراكز المدن .. فما هو صندوق تقاعد موظفي الدولة ولماذا تستقطع نسبة ال٧٪ من رواتب الموظفين ابتداء من شهر كانون الثاني عام ٢٠٠٦ ؟ .. يقول المحامي ( أبو محمد ) وهو موظف في أحدى دوائر وزارة العدل : جاء ذكر ( صندوق تقاعد موظفي الدولة ) في قانون التقاعد الموحد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ وقد عد هذا القانون نافذا في ١٧/ ٢٠٠٦/١ ولكن لم يتم تشكيل صندوق تقاعد موظفي الدولة الا في نهاية عام ٢٠٠٧ ولم تصل التعليمات الى دوائر الدولة الا مؤخرا ، الأمر الذي دفع بدوائر الدولة الى تنفيذ التعليمات الصادرة التي تنص على أن يجري استقطاع نسبة ٧٪ من الراتب الشهري للموظف في دوائر الدولة والشركات العامة لحساب التوقيفات التقاعدية اعتبارا من ٢٠٠٦/١/١٧ وان تقوم دوائر الدولة بتسديد الاستقطاعات لحساب التوقيفات التقاعدية شهريا وبما لا يتجاوز اليوم العاشر من الشهر التالي بموجب صك ينظم لأمر ( صندوق تقاعد موظفي الدولة ) وفي حالة عدم التسديد في الموعد المحدد يتحمل المقصر تسديد المبلغ والفوائد التأخيرية بنسبة ٢٪ عن كل شهر وان تحسم مبالغ فروقات التوقيفات التقاعدية المترتبة بذمة الموظف من راتبه شهريا وبموعد لا يتجاوز ٢٠٠٩/٦/٣٠ ولكن السؤال الذي يتبادر الى الذهن ، هو : من المسؤول عن عدم تنفيذ القانون ما دام قانون التقاعد رقم ٢٧ قد عد نافذا منذ ٢٠٠٦/١/١٧ ولماذا يتحمل الموظف البسيط أخطاء الموظفين الكبار؟ فقد استمرت دوائر الدولة قيد المبالغ المستوفاة عن التوقيفات التقاعدية وفقاً للنسب الواردة في التعليمات التي سبقت نفاذ قانون التقاعد الموحد ولم يتم تشكيل صندوق تقاعد موظفي الدولة لغاية نهاية عام ٢٠٠٧ ؟ .. بينما قال لنا أحمد العبيدي ( موظف ) : ان هذه الاشكالية قد تم اتخاذ الاجراءات بخصوص معالجتها لعدم امكانية رد مبالغ التوقيفات التقاعدية لعام ٢٠٠٦ الى صندوق التقاعد ، حيث حصلت الموافقات على تسوية هذه المبالغ في الحسابات الختامية للدوائر الحكومية بتعديل قيد مبالغ التوقيفات التقاعدية من خلال تنزيلها من الايراد النهائي وايقافها بحساب أمانات حيث كانت هذه المبالغ من أسباب تأخر انجاز الحسابات الختامية لموازنات الأعوام السابقة ، ولا أعتقد ان الدولة ستقوم باستقطاعها من رواتب الموظفين لأن الموظفين غير مسؤولين عن الخطأ الذي حال دون استيفاء هذه النسبة من الرواتب طوال فترة عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ واذا كان ( الجهل بالقانون ليس عذرا ) كما يقال ، فان القانون لم يوضع موضع التطبيق ليكون الموظف ملوماً على جهله (ما لم يعلن للتطبيق) ، بل ان هنالك من كان مقصرا في وضع القانون داخل الأدراج .. ومثلما حملت التعليمات الجديدة ( المقصر ) تسديد المبلغ مع الفوائد التأخيرية في حالة عدم التسديد يفترض أن يتحمل المقصر في عدم وضع التعليمات والقوانين موضع التنفيذ تبعات هذا التقصير ، والا ما ذنب الموظف البسيط الذي لايكفي راتبه لمنتصف الشهر ، أرجو أن لا نعود ( لفلسفة القانون المطاط ) التي كان يعمل بها الدكتاتور السابق ، حيث يتسع هذا القانون ليكون فضفاضا على شخوص معينين ، بينما يضيق على رقاب البسطاء والمعدمين.. بينما قالت شذى وهي موظفة أيضا : لم يكن لدي فكرة عن هذا الموضوع حتى حدثتني احدى صديقاتي وهي موظفة في ديوان الرقابة المالية ، وسرعان ما تبادرت الى ذهني ( سياسة المكارم ) التي كان ينتهجها النظام السابق ، فهل يعقل اننا عدنا الى المربع الأول اننا ننتظر الزيادة بفارغ الصبر وقد تحملنا كثيرا على مدار السنتين السابقتين ، ليتضح لنا فيما بعد اننا مدينون للحكومة ! .. هل يعقل ذلك ؟ ونحن نستمع يوميا الى أخبار ارتفاع أسعار النفط التي تجاوزت الـ ١١٠ دولار بكثير وان الخير قادم ! انه أمر مضحك حقا .. ان راتبي الآن هو ٢٦٤ ألف دينار وبعد استقطاع نسبة ٧٪ يكون ٢٤٥ ألف دينار واذا ما تم استقطاع نسبة أخرى للمتراكم الذي صار بذمتنا دون ان ندري فربما يصل الى أقل من ٢٣٠ واذا ماجاءت الزيادة فانها ستصل براتبي الى ٣٠٠ ألف دينار قبل خصم هذه النسب التي ستكون ( ٢١ ألف دينار عن ال ٧٪ الأولى ، وربما ستكون ١٨ ألف دينار في أقل تقدير عن النسبة الأخرى التي افترضنا انها ٦٪ وليس ٧٪ فيكون مجموع المستقطع ٣٩ ألف دينار وبهذا فان المتبقي هو ٢٦١ ألف دينار وعليه تكون حتوتة الزيادة في الراتب هي أقرب ما تكون للنكتة.. فهل يعقل ذلك ؟ نتمنى أن نكون على خطأ وأن يعالج هذا الأمر .. وتحدث لنا المهندس خالد عبد الحسن ، وهو موظف أيضا فقال : لقد تحملنا الكثير ولا نستطيع تحمل المزيد من الاحباطات ، واذا كان القائمون على رسم السياسات الاقتصادية في البلد يفكرون في معالجات للتضخم عبر هذا الاجراء ، فنتمنى أن لا تكون معالجاتهم على حساب المواطن البسيط ، فمعالجات هذه الأمور يمكن أن تتم —وهم أكثر منا علما بهذا الشأن —من خلال وسائل تتعلق بتفعيل القطاعات الانتاجية ومعالجة البطالة ، وخلق المزيد من فرص العمل وتفعيل القطاع الخاص والحد من السيولة النقدية التي تتدفق من خلال المشاريع التي يكتنفها الفساد المالي والاداري .. وأن الحرمان الذي يصيب الموظف البسيط يمكن أن يساهم في تفاقم مشكلة الفساد التي يعاني منها البلد ، والأهم من ذلك هو ان هذا الاسلوب يساهم في توسيع الهوة بين الشعب وبين السلطة لأنه اسلوب ليس بالجديد على الشعب العراقي ، حيث عانى منه على مدار عقود طويلة.

في الهم الاقتصادي

## في سوق الفواكه والخضراوات

**حسام الساموك**

ضمن التداولات العشوائية التي ما زالت تهيمن على أسواقنا عموما، مابرح باعة الفواكه والخضروات يفرضون قوانينهم الخاصة والملبية لمصالحهم، في التعامل مع المواطن الذي ظل على الدوام الضحية الأولى والأخيرة في حلبة السوق.

تلك الأنماط التي تتميز بغرابتها ،أضحت ثوابت اقحمت على آليات التسوق،حين تبدأ من التسعيرة التي لاتحكمها أية قناعات منصفة،لتبدو أشبه بمحاولة انتقام مسبقة للمستهلك تحاول أن تبتزه في أية سلعة مهما كانت هامشية ،مرورا بنوعية السلعة ومتطلبات أن تكون ملبية لرغبة المتسوق أو مكتملة الصلاحية من حيث جودتها أو حجمها أو خلوها من علامات ذبولها أوأي مسوغ لفسادها.

ان احدى أهمّ ما يعانيه السوق من أمثال تلك الحالات المرفوضة،الخلل الكبيرالذي سبّبه انسحاب المؤسسات الحكومية من متابعة حركة التداولات والتثبت من سلامة السلع والصفقات،فضلا عن عمليات مراقبة صلاحية الأستهلاك وفحوصات النوعية المتنوعة،وهذا ما ينسحب على المستوردات والمنتج المحلي في الوقت نفسه.

واذا ما تحددنا بالفواكه والخضروات فان ما تعرّضت له آليات السوق ،حرمان المستهلك من حرية الخيار الذي يعد أحدى أولويات التعامل المنصف في مفردات التسوق التقليدية،فيما تلحقه سياقات نسب الهوامش الربحية التي ينبغي أن تلبي مصلحة طرفي الصفقة:البائع والمشتري،وبما لا يشكل تجاوزا على أي من الطرفين،لكننا بتنا نتكشف الأصرار على تشبث الباعة بأعلى هامش ربحي يكاد يكون خارج منطق التداول،لتتبعه محاولات فرض سلع قد تكون أقرب للتلف وعدم الصلاحية،بذرائع يصطنعها الباعة-أو رهط منهم- الى حد أكراه الزبون على تقبلها،شاء أم أبى.

وبغض النظر عن ذرائع المؤسسات الحكومية التي تركت مهمتها من دون أي مسوغ،فان من مهمات المجالس البلدية التي انتظمت في كل الأحياء والضواحي،وتبنت النهوض بمسؤولية توفير خدمات للأحياء المنتخبة،أو المشكلة فيها،أن تراقب باهتمام ما تشكله التجاوزات اليومية على الثوابت والأعراف وسياقات التداول في الأسواق،وكل ما يلحق الضرر أو الحيف بالمواطن من قبل جهات لاتتردد عن سلوك أي نهج من أجل ابتزاز المواطنين واستغلال تجنبهم الدخول في اشكالات معها.

بل انّ من مهمات المجالس البلدية أن تحث المؤسسات الحكومية المتخصصة بتلك المهام،كي تؤدي دورها بما يعيد لتداولات السوق انسيابيتها وسلامة تعاطيها وتوفير كل متطلبات انصاف أطراف صفقات السوق،بعيدا عن كل أنماط الأبتزازوالممارسات المدانة.

وبغض النظر عن ذرائع المؤسسات الحكومية التي تركت مهمتها من دون أي مسوغ ،فان من مهمات المجالس البلدية التي انتظمت في كلالأحياء،والضواحي ،وتبنت النهوض بمسؤولية توفير خدمات للأحياء المنتخبة ،أو المشكلة فيها ،أن تراقب باهتمام ما تشكله التجاوزات اليومية على الثوابت والأعراف وسياقات التداول في الأسواق

# انخفاض مؤشر سوق العراق للأوراق المالية

بقيمة تجاوزت ٧٦ مليون دينار وعدد الشركات المتداولة اسهمها سبع شركات ، مقسمة الى ٦ شركات مصرفية وشركة فندقية واحدة.ومن تداول اسهم ١٤ شركة مصرفية ارتفعت معدلات اسعار اسهم شركة واحدة هي مصرف الشمال بنسبة ١,٦٣٩٪ وانخفضت معدلات اسعار اسهم ٨ شركات هي مصرف الخليج بنسبة ٨٪ ومصرف كردستان بنسبة ٥,٢٪ ومصرف الاقتصاد بنسبة ٤,٨٪ ومصرف بابل بنسبة ٤٪ والمصرف الاهلي بنسبة ٣,٨٪ ومصرف الوركاء بنسبة ٣,٤٪ ومصرف بغداد بنسبة ٣,٣٪ ومصرف الائتمان بنسبة ٢,٣٪.

واغلق المؤشر المصرفي بـ ٣٧,٧٨٠ نقطة منخفضا بنسبة٠,٥٧٨٪.

ومن تداول اسهم ٨ شركات صناعية انخفضت معدلات اسعار اسهم ٣ شركات هي الصناعات الالكترونية بنسبة ٦,٦٪ والالبسة الجاهزة بنسبة ٦,٦٪ واخيرا غازية شمالية بنسبة ٥,٢٪.

واغلق المؤشر الصناعي بـ ١١,٣٩١ منخفضا بنسبة ٠,٢٢٧٪.

ومن تداول اسهم شركتين فندقيتين ارتفع معدل سعر سهم فندق المنصور بنسبة ٣,٧٢٧٪ ولم ينخفض معدل سعر سهم وأي شركة فندقية فيما حافظت شركة الاستثمارات السياحية على معدلات اسعار اسهمها ذاتها في الجلسة السابقة.

واغلق مؤشر الفنادق والسياحة بـ ١٣,٨٠٠ مرتفعا بنسبة ٠,٦٥٦٪.

# صرف مبلغ ١٣٢مليار دينارلتسديد مستحقات تسويق الشلب

**بغداد / المدى**

قال وزير التجارة الدكتور عبد الفلاح السوداني،الثلاثاء، إنه تم البدء بصرف مبلغ ١٣٢ مليار دينار لتسديد مستحقات الفلاحين والمسوقين لتسويق محصول الشلب لعامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨

وأوضح السوداني ، في بيان صدر عن وزارة التجارة ، إن " وزارة التجارة بدأت فعلياً بصرف هذه المبالغ الخاصة بتسديد مستحقات الفلاحين والمزارعين والمسوقين لمحصول الشلب إلا أن البيان لم يشر إلى موعد بدء صرف هذه المستحقات أو كم تم صرفه بالفعل.

وأشار السوداني الى أن " الوزارة بدأت بإرسال هذه المبالغ الى المحافظات بغية التوزيع على المشاركين في حملة الاستزراع والتسويق بالتنسيق مع السادة المحافظين ومجالس المحافظات.الى ذلك قررت وزارة التجارة تشكيل غرفة عمليات لمتابعة وتقييم الوضع الغذائي في محافظة البصرة ومناطق الصدر والشعلة والكاظمية في بغداد لغرض ارسال مساعدات غذائية عاجلة الى ابناء تلك المناطق.وقال السوداني في بيان اخر ، ان " الوزارة قررت تشكيل غرفة العمليات برئاسة مدير عام في ديوان الوزارة وعضوية الدوائر والشركات المسؤولة عن تجهيز وتوريد الغذاء ضمن البطاقة التموينية."

واضاف ان " اللجنة بدأت أعمالها الفعلية حيث تم توزيع المواد الغذائية على وكلاء محافظة البصرة في حين تمت دعوة الناقلين والوكلاء لتسلم حصصهم لشهر نيسان في مناطق الصدر والشعلة والكاظمية بدءا من الأول من نيسان حيث تشمل الحصة جميع مفردات الحصة الغذائية ضمن البطاقة التموينية."

وكانت قيادة عمليات بغداد قد قررت رفع حظر التجوال الشامل عن جميع مناطق بغداد، منذ صباح الإثنين، باستثناء مدينة الصدر ومدينة الشعلة ومدينة الكاظمية،

وشهدت العاصمة بغداد وعدد من المحافظات الجنوبية، مواجهات مسلحة بين القوات الحكومية وجماعات من (جيش المهدي) التابع للتيار الصدري، إندلعت فجر (الثلاثاء) الماضي، بعد ساعات من إعلان رئيس الوزراء نوري المالكي عن انطلاق خطة (صولة الفرسان) التي قال إنها تستهدف القضاء على الجماعات المسلحة في محافظة البصرة.



**بغداد / المدى**

سجل مؤشر سوق العراق للاوراق المالية في جلسة الثلاثاء ، انخفاضا نسبته ٠,١٣٣٪ عن الجلسة السابقة ليستقر عند ٣٧,٤٦٠ نقطة عند الاغلاق .

وتم في جلسة الثلاثاء تداول اسهم ٣٠ شركة مساهمة بلغ عدد اسهمها المتداولة اكثر من ٦٦٦ مليون سهم بقيمة تجاوزت ١,١٥٩ مليار دينارتحققت من خلال تنفيذ ٢٣٣ عقدا.

وتميز القطاع المصرفي في هذه الجلسة بتحقيقه اعلى نسبة تداول من حيث عدد الاسهم المتداولة ومن حيث حجم التداول ايضا في حين تقاسمت بقية القطاعات نسب التداول الاخرى المتبقية.

وشارك المستثمرون غير العراقيين في تداولات جلسة الثلاثاء من خلال تنفيذ ١١ عقدا على قطاعات المصارف والفنادق ، وبلغ عدد الاسهم المتداولة لها اكثر من ٣٩ مليون سهم

## مؤشرات

### تضخم

ذكرت صحيفة اميريتس بيزنس يوم الاربعاء أن محافظ المصرف المركزي بدولة الامارات العربية المتحدة حث حكومات الامارات السبع على خفض الانفاق من أجل السيطرة على التضخم.

ونقلت الصحيفة عن سلطان ناصر السويدي قوله "أود أن أرى انفاقا أقل وهذا أمر في ايدي (القائمين على) السياسة المالية."

وقد ذكر بنك (أبوظبي) الوطني الشهر الماضي أن التضخم في دولة الامارات بلغ أعلى مستوى في ١٩ عاما عند ٩,٣ بالمئة في عام ٢٠٠٦ وتسارع على الارجح العام الماضي ليصل الى ١٠,٩ بالمئة.

وقال محللون من بينهم مالكولم ديسوزا رئيس الخزانة في بنك رأس الخيمة الوطني ان الوصول الى اجماع على أي تقييد للانفاق في دولة الامارات سيكون صعبا.

### معادن

سجل سعر الذهب انخفاضا بسيطا في أوائل المعاملات الاوروبية يوم الاربعاء اذ فتح على ٨٨٣,٣٠-٨٨٤,٢٠ دولار للاوقية ( الاونصة) الساعة ٠٦٠٠ بتوقيت جرينتش بالمقارنة مع ٨٨٤,٢٠-٨٨٥,٤٠ دولار للاوقية في أواخر المعاملات في نيويورك يوم الثلاثاء.

وكان الذهب قد انخفض يوم الثلاثاء بنسبة ثلاثة في المئة ليسجل أدنى مستوى منذ شهرين.

وانخفضت الفضة الى ١٦,٧٩-١٦,٨٤ دولار للاوقية من ١٦,٨١-١٦,٨٦ في نيويورك.

وارتفع البلاتين الى ١٩٣٨-١٩٤٨ دولارا للاوقية من ١٩١٨-١٩٢٨ دولارا.

وانخفض البلاديوم قليلا الى ٤٣٢-٤٣٧ دولارا للاوقية من ٤٣٥-٤٤٠ دولارا.

### نفط

استقرت اسعار النفط للعقود الاجلة فوق ١٠١ دولار للبرميل في التعاملات الاسيوية يوم الاربعاء مرتدة عن ثلاث جلسات متتالية من الخسائر اثارها صعود الدولار الامريكي وانحسار المخاوف بشان الامدادات من العراق.

وفي الساعة ٠٢٥٥ بتوقيت جرينتش كان الخام الامريكي الخفيف للعقود تسليم ايار مرتفعا تسعة سنتات عند ١٠١,٠٧ دولار للبرميل فيما صعد خام القياس الاوروبي مزيج برنت ٢٣ سنتا الي ١٠٠,٤٠ دولار.

ومن المتوقع ان يبقى اهتمام المتعاملين منصبا على تحركات الدولار وأحدث بيانات اسبوعية للمخزونات البترولية في الولايات المتحدة التي ستصدر في وقت لاحق من يوم الاربعاء بعد انحسار المخاوف من توقف الامدادات من العراق.

### الدولار

استقر الدولار في التعاملات الصباحية في اسيا أمس محتفظا بمكاسبه الحادة التي سجلها في الجلسة السابقة بفعل امال بأن اسوأ مراحل أزمة الائتمان ربما تكون انتهت.

وقال متعاملون ان المخاوف بشان مصير المؤسسات المالية تراجعت بعض الشيء بعد ان جمع بنكا (يو بي اس) وليمان برادرز ١٩ مليار دولار مجتمعين لتعزيز ميزانياتهما وهو ما أعطى دفعة للدولار.

وقال متعامل "السوق اصبحت واثقة الى حد ما بأن البنوك يمكنها التغلب على هذه الازمة... تعافي الدولار قد يستمر شهرا."